

موقف المنظمات الدولية غير حكومية من إبراء الموارد الوراثية-منظمة أصدقاء الأرض نموذجاً

The Position of International Non-Governmental Organizations on the Patenting of Genetic Resources – Friends of the Earth as a Model

وافي حاجة¹،

Hadja Ouafi¹,

¹ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، (الجزائر)، hadja.ouafi@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2023/10/10 تاريخ القبول: 2023/11/20 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص:

يتناول هذا المقال موقف المنظمات الدولية غير الحكومية من قضية إبراء الموارد الوراثية، مع التركيز على منظمة "أصدقاء الأرض" كنموذج تطبيقي. يستعرض المقال مفهوم هذه المنظمات وخصائصها، ثم يحلل دورها في مواجهة ظاهرة القرصنة البيولوجية التي تقوم بها شركات متعددة الجنسيات عبر استغلال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية للشعوب دون موافقة أو تقاسم منافع. كما يناقش مواقف هذه المنظمات من اتفاقية تريبس (TRIPS) وضغوطها لتعديل النظام الدولي للملكية الفكرية بما يتوافق مع اتفاقية التنوع البيولوجي ومعاهدة الفاو. ويركز المقال على نشاط منظمة أصدقاء الأرض في أوروبا والعالم، من خلال حملاتها ضد الكائنات المعدلة وراثياً وبراءات الاختراع على الكائنات الحية، ومساهمتها في ترسيخ مبدأ الحيطة والعدالة البيئية. خلص المقال إلى أن هذه المنظمات أصبحت فاعلاً مؤثراً في السياسات البيئية الدولية، وأوصى بتمكينها من المشاركة الفعلية في صياغة السياسات، وتعزيز مراقبتها للأنشطة الصناعية، ودعم مبادراتها لحماية التنوع البيولوجي. **كلمات مفتاحية:** المنظمات الدولية غير الحكومية، الموارد الوراثية، براءات الاختراع البيولوجية، اتفاقية تريبس، التنوع البيولوجي.

تصنيفات JEL:،،

Abstract:

This article examines the position of international non-governmental organizations (INGOs) regarding the patenting of genetic resources, with a focus on Friends of the Earth as a case study. It introduces the concept and

characteristics of INGOs, then analyzes their role in combating biopiracy—the exploitation of genetic resources and traditional knowledge by multinational corporations without consent or benefit-sharing. The article discusses INGOs' opposition to the TRIPS Agreement and their efforts to reform the international intellectual property system in line with the Convention on Biological Diversity and FAO treaties. It highlights Friends of the Earth's campaigns in Europe and globally against GMOs and patents on living organisms, and its contribution to promoting the precautionary principle and environmental justice. The study concludes that INGOs have become influential actors in international environmental policy, and recommends empowering them in policy-making, strengthening their monitoring of industrial activities, and supporting their initiatives to protect biodiversity.

Keywords: International Non-Governmental Organizations (INGOs); Genetic Resources; Biological Patents; TRIPS Agreement; Biopiracy.

JEL Classification Codes: ..., ..., ...

المؤلف المرسل: وافي حاجة، الإيميل: hadja.ouafi@univ-mosta.dz

1. مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تحولًا جذريًا في ميدان الابتكار العلمي، خصوصًا في مجال التكنولوجيا الحيوية، وما نتج عنه من توسع في براءات الاختراع على الكائنات الحية والموارد الوراثية. غير أن هذا التطور العلمي أثار في المقابل جدلاً واسعاً بشأن آثاره على البيئة وحقوق الشعوب الأصلية والسيادة على الموارد الجينية، لاسيما في ظلّ ما بات يُعرف بظاهرة القرصنة البيولوجية، أي استغلال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية لشعوب الجنوب من قبل شركات متعددة الجنسيات دون موافقة أو تقاسم منافع.

في هذا السياق، برز الدور الفاعل للمنظمات الدولية غير الحكومية التي قادت حراكًا عالميًا مناهضًا لهذه الممارسات، وسعت إلى فضح الانتهاكات والمطالبة بإنصاف المجتمعات المحلية، وتعزيز التشريعات الدولية لحماية التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية. ومن بين هذه المنظمات، لعبت منظمة أصدقاء الأرض

(Friends of the Earth) دوراً محورياً في أوروبا والعالم، من خلال حملاتها المناهضة للكائنات المعدّلة وراثيّاً، ومعارضتها لبراءات الاختراع التي تمس الحياة والموارد الطبيعيّة، إلى جانب مساهمتها في ترسيخ مبدأ الحيطة والحذر في التعامل مع التقنيات البيوتكنولوجية.

تتمثل إشكالية هذا الموضوع في التساؤل حول مدى مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في مواجهة ظاهرة القرصنة البيولوجية، وكيف استطاعت منظمة أصدقاء الأرض أن تؤثر في السياسات الدولية المتعلقة بالموارد الوراثية وبراءات الاختراع البيولوجية.

وللإجابة عن هذه الإشكالية، يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل دور هذه المنظمات في إطار النظام القانوني الدولي، واستعراض نشاط منظمة أصدقاء الأرض كنموذج تطبيقي يبرز التفاعل بين الفعل الجماعي غير الحكومي والتوجهات القانونية لحماية التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية.

2. مفهوم المنظّمات الدّوليّة غير الحكوميّة

يعتبر مفهوم المنظّمات الدّوليّة غير الحكوميّة من المفاهيم الحديثة نسبياً في العلاقات الدولية، إذ برز بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية مع تنامي الاهتمام العالمي بقضايا السّلم، وحقوق الإنسان، والتنمية، والبيئة. وتتميّز هذه المنظّمات بكونها مستقلة عن الحكومات من حيث التأسيس والإدارة والتمويل، رغم أنّها قد تتعاون معها في تنفيذ بعض البرامج أو المشاركة في صياغة السياسات الدولية. وقد اكتسبت هذه المنظمات مكانة متزايدة في النظام الدولي الحديث، حيث أصبحت فاعلاً مكتملاً للمنظمات الحكومية الدولية، تراقب أداء الدول والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، وتدافع عن القيم والمبادئ الكونية مثل العدالة البيئية وحقوق الإنسان وحماية الموارد الطبيعية.

1.2 تعريف المنظّمات الدّوليّة غير الحكوميّة

لقد اهتم الكثير من الفقهاء والكتّاب بإعطاء تعريف بالمنظمات الدّوليّة غير الحكوميّة، وقد تعدّدت هذه التعاريف بتعدد وجهات نظرهم، حيث عرفها Marcel Merle بأنّها "كلّ تجمّع أو رابطة أو حركة مشكّلة على نحو قابل للاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة وذلك بغرض

تحقيق أغراض ليس من بينها تحقيق الربح".¹ كما عرّفها Jacques Fontanel بقوله: "منظمة غير حكومية هي مجموع، تجمع، حركة، مؤسسة تنشأ ليس باتفاق بين الدول، ولكن بمبادرة خاصة، أو مشتركة تجمع أشخاصا طبيعيين، أو معنويين خواص، أو عمويين من جنسيات مختلفة للقيام بنشاط دولي، أي أنّها تمتدّ إلى دول متعدّدة وليس لها طابع ربحي"، أما Antoine Gazano فقد عرّف المنظمة غير الحكومية بقوله: "إنّها تجمع لأشخاص طبيعيين، أو معنويين خواصّ من جنسيات مختلفة دولية بطابعها، وبوظائفها وبنشاطها، ولا تهدف لتحقيق الربح وتخضع للقانون الداخلي للدولة التي يوجد فيها مقرّها"².

يلاحظ من التعاريف الفقهية السابقة أنّها اتفقت في بعض جوانب تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية إلا أنّ هذه التعاريف جاءت مختلفة في جوانب أخرى، فمنها من ركّز على الأشخاص المكوّنة لهذه المنظمات، ومنهم من ركّز على طبيعة نشاطها في حين أكّدت بعضها على أنّها منظمات لا تهدف إلى الربح.

لم يتمّ تعريف مصطلح "منظمة دولية غير حكومية" (OING) بوضوح في القانون الدوليّ بالرغم من أنّه مصطلح مذكور في المادة 71 من الفصل 10 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945، بناء على ذلك حاولت بعض الهيئات الدولية تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية حيث استعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي منظمة الأمم المتحدة تعريفا مختصرا بقوله: "هي منظمة دولية لا تنشأ باتفاق بين الحكومات مقارنة بالمنظمات الدولية غير الحكومية التي تنشأ نتيجة اتفاقات تُعقد بين الحكومات"، أمّا البنك الدوليّ فعرفها بأنّها منظمات خاصة مستقلة جزئيا، أو كليّا عن الحكومات التي تنسّم بأنّها لها أهدافا إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافا تجارية، وتسعى سعيا عاما إلى تخفيف المعاناة، أو تعزيز مصالح الفقراء، أو حماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات"³.

يظهر أنّه من الصّعب وضع تعريف شامل دقيق للمنظمات الدولية الحكومية بسبب طابعها الخاصّ إلا أنّ ذلك لا يمنع من استخلاص مجموعة من الخصائص الخاصة بهذه المنظمات التي تجعلنا نتميّر بينها وبين غيرها من الهيئات.

2.2 خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية

تتميّز المنظمات الدولية غير الحكومية بالخصائص التالية:

● الطبيعة الدولية

تكتسب المنظمات الدولية غير الحكومية الصفة الدولية نظراً إلى عدم انتمائها لجنسية معينة، واتساع نشاطها إلى مختلف دول العالم فهي لا تنتمي إلى جنسية معينة بذاتها كما أنها تمارس نشاطها خارج البلد الذي أسست فيه، وذلك وفقاً لما تتطلبه الاحتياجات الإنسانية⁴؛ وحسب الاتحاد الدولي للجمعيات لا بد أن تضم المنظمة أعضاء ينتمون إلى دول مختلفة (ثلاث دول على الأقل) إلا أن هذا المقياس تمّ تجاوزه نظراً لتنامي الحركة الجمعوية العالمية⁵.

● مبادرة خاصة

تتأسس هذه المنظمات بناءً على مبادرات فردية، واستجابة لمتطلبات الشعوب، فهي في أغلب الأحيان تمارس نشاطها ممارسة مستقلة وبعيد من التأثير الحكومي. إن هذه الخاصية لا تعني أنها منظمات مناهضة للدول، أو للمنظمات الدولية الحكومية حيث تقوم العديد من الدول بدعم هذه المنظمات وتشجيعها دون أن تتدخل في شؤونها، أو تحاول التأثير في نشاطها ومواقفها⁶.

● الطبيعة التطوعية

يقصد بذلك أن المجموعة المكونة للمنظمة تقوم بأنشطة التوعية، ما يعتبر دليلاً على الرغبة في بلوغ أهدافها، فأنشطتها عبارة عن مجهود شخصي لفئة معينة من الأشخاص كما يتم تمويل المنظمة من قبل أعضائها إضافة إلى التبرعات التي تتقدم بها جهات بعيدة عن أي تمثيل حكومي⁷.

● منظمات لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية

أي أن المنظمات الدولية غير الحكومية لا تخضع لقواعد القانون الدولي، وإنما تخضع لقوانين دولة المقر، أو لقوانين محلية خاصة يتم سنّها لتنظيم هذه المنظمات وتمكينها من مباشرة مهامها، وبالتالي فإن المنظمات الدولية غير الحكومية ليس لها نظام قانوني مستقل في المجتمع الدولي إلا أنه ونظراً لطبيعة عملها وأهميته في مساعدة المنظمات الحكومية، فإن هذه الأخيرة تعترف بالمنظمات غير الحكومية وتشاركها نشاطاتها⁸.

• لا تسعى إلى تحقيق أرباح

تعتبر المنظّمات الدّوليّة غير الحكوميّة (OING) عن مجهود شخصي لفئة معيّنة من الأشخاص الذين يهتمّون بقضايا الإصلاح، وحماية حقوق الإنسان دون انتظار تحقيق أية مكاسب ماديّة⁹، فهي منظّمات تهدف إلى نشر مبادئ وأفكار ومساندة حقوق الإنسان باختلاف أجيالها وتعمل على تطوير مجالات الحياة والعلاقات الدّوليّة دون أيّ مقابل وهو ما يجعلها تختلف عن الشّركات المتعدّدة الجنسيّات¹⁰.

تجّب الإشارة إلى أنّ مصطلح "المنظّمات الدّوليّة غير الحكوميّة" هو من المصطلحات الأكثر استخداماً على المستوى العالمي، لكنّه ليس المصطلح الوحيد الذي يعبر عنها إذ جرى استخدام تعبيرات أخرى إشارة إلى هذا النوع من المنظّمات كاستخدام تسمية "المنظّمات غير الربحيّة" في كندا والولايات المتّحدة، وبعض الدّول الأوروبيّة، كما يستعمل مصطلح "المنظّمات الأهليّة" في بعض الدّول العربيّة في حين تستعمل بعض المنظّمات الدّوليّة غير الحكوميّة مصطلح "المنظّمات التّطوعيّة" تعبيراً عن نفسها¹¹.

3. المنظّمات الدّوليّة غير الحكوميّة بين الفعل البيئي والضغط الدّولي: دراسة تطبيقية لمنظمة

أصدقاء الأرض

شهد النظام الدّولي المعاصر بروز فاعلين جدد إلى جانب الدّول والمنظّمات الحكوميّة، من أبرزهم المنظّمات الدّوليّة غير الحكوميّة التي أصبحت تؤدي أدواراً متزايدة في مجالات التنمية وحقوق الإنسان وحماية البيئة. ومع تعدّد القضايا البيئية واتساع نطاقها العابر للحدود، تحوّلت هذه المنظّمات إلى أدوات ضغط مؤثرة تسعى إلى توجيه السياسات الدّوليّة نحو مزيد من الالتزام بالمعايير البيئية. وفي هذا السياق، برزت منظمة أصدقاء الأرض كنموذج متميّز للفعل البيئي العالمي، إذ جمعت بين النشاط الميداني والضغط السياسي والقانوني من أجل تحقيق العدالة البيئية. ومن خلال دراسة هذه المنظمة يمكن الوقوف على كيفية تفاعل الفاعلين غير الحكوميين مع النظام القانوني الدّولي لحماية البيئة.

1.3 مواقف وتحركات المنظّمات الدّوليّة غير الحكوميّة ضد براءات الاختراع البيولوجيّة

واتفاقية ترينيس

في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين أبدت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية (OING) تحوّفاً من ارتفاع براءات الاختراع ذات الصلة بالأحياء الذي أدى إلى نهب الموارد الوراثية، والمعارف التقليدية (ST)، أو الأصلية، والذي تم تخصيصه دون مسوّغ من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، ممّا قد يؤدي إلى حرمان السكان الأصليين من حقوقهم التقليدية في استخدام مواردهم الوراثية بسبب الطبيعة الحصرية للحقوق التي تمنحها براءات الاختراع¹²، وبناء على ذلك تطوّرت العلاقات بين المنظمات الدولية غير الحكومية من أجل مكافحة القرصنة البيولوجية حيث أثبتت هذه المنظمات مدى تأثير البراءة في العالم الزراعي وعلى الحصول على الأدوية.

تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على تنظيم طرق الوصول إلى الموارد الوراثية (RG) في إطار النظام الدولي، وتعمل وسيطاً بين المعرفة المحلية والهيئات الدولية¹³، ونظراً إلى تقاعس حكومات الدول عن مواجهة القرصنة البيولوجية عارضت المنظمات غير الحكومية التّقيب البيولوجي بأيّ شكل كان مستفيدة من الفراغ التنظيمي لتعزيز دعوتها إلى وقف مثل هذه البحوث على المستوى العالمي.¹⁴

تنتقد المنظمات غير الحكومية الموقف المتناقض للبلدان الشمالية التي تتهم بعض البلدان النامية بارتكاب أعمال "قرصنة فكرية"، في حين أنّها تتصرّف بنفس الطريقة على الموارد البيولوجية لبلدان الجنوب¹⁵، فكانت حملات التوعية التي شنتها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة والتنمية والصحة عاملاً مهماً في دعم الدول النامية (PED) في مفاوضات إعلان الدوحة الوزاري، كما كان لهذه المنظمات الفضل في تحليل القضايا التي تقلق الدول النامية في ميادين الزراعة والموارد الجينية، والمعرفة التقليدية¹⁶، وقد استفادت الدول النامية كثيراً من وجود العديد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات الفلاحين التي تعارض براءة الاختراع على الحياة، فمثل هذه المنظمات تأتي من مناطق مختلفة وهي راسخة رسوخاً خاصاً في بعض الدول الأوروبية المتقدمة¹⁷.

حسب تحليلات المنظمات الدولية غير الحكومية (ONGI) تؤدي الطبيعة الحصرية التي تمنحها براءات الاختراع مالك الحق إلى حرمان السكان من حقوقهم التقليدية في الاستخدام كما تؤكد هذه المنظمات عدم كفاية حقوق الملكية الفكرية من العالم الصناعي لحماية التنوع البيولوجي وحفظه. تسعى هذه المنظمات غير الحكومية إلى فتح مساحة عامة للنقاش وتعزيز شبكات الأشخاص حول القضايا المعقدة مثل التنوع الحيوي الذي طالما اقتصر على العالم العلمي.¹⁸

تنصح بعض المنظّمات الدّوليّة غير الحكوميّة الدّول النّامية بتعزيز العمل بالاتّفاقيات الدّوليّة الأكثر ملاءمة لسكانهم ومصلحتهم، بما في ذلك بعض معاهدات الفاو حيث يمكن أن تكون هذه الصّكوك نظاما فعّالا موازنا لنظام الملكية الفكرية، كما أوصت عدّة منظّمات غير حكوميّة بأنّ تضمن البلدان النّامية أولويّة الاتّفاقيات الدّوليّة لاتّفاقية التنوّع البيولوجي (CDB) أو منظّمة الأغذية والزّراعة (FAO) في حالة تعارضها مع اتّفاق تريبس¹⁹.

لقد عارضت المنظّمات غير الحكوميّة اتّفاقية تريبس بشدّة، وقد ارتكزت معارضتهم على المادّة (27-3 ب) التي تسمح ببراءة على الكائنات الحيّة الدّقيقة والأصناف النباتيّة التي يمكن حمايتها أيضًا بواسطة نظام فريد من نوعه²⁰ بناء على ذلك قامت المنظّمات الدّوليّة غير الحكوميّة بتنظيم شبكات عمل واجتماعات دوليّة مثل تلك التي عقدت في تايلاند لمناقشة استراتيجيات مراجعة اتّفاقية تريبس، وقد تركّزت جهودهم تركيزا رئيسيًا على موضوعين أساسيين، تمثل الموضوع الأوّل في مدى تأثير الاتّفاقية على حقوق المزارعين، أمّا الموضوع الثاني فقد ركّز أكثر على ظاهرة القرصنة البيولوجية²¹.

لقد دافعت عدّة منظّمات دولية غير حكوميّة (ONGI) عن موقف الدّول النّامية في إطار اتّفاقية تريبس حيث أصرت منظّمة Via Campesina على أنّ تضمن البلدان النّامية ما يلي: احترام أحكام اتّفاقية التنوّع البيولوجي (CDB) ضمن أحكام المادّة (27.3 ب) من اتّفاق تريبس (ADPIC)، وذلك بشأن السيّادة الوطنيّة الموافقة المسبقة عن علم (CPCC) وتقاسم المنافع، سواء كانت تتعلّق بالحصول على الموارد الجينيّة، أو المعارف التّقليديّة (ST)، وأيد هذا الموقف أيضًا منظّمات غير حكوميّة أخرى مثل منظّمة GRAIN وغيرها من المنظّمات التي اقترحت أن تستلهم اتّفاقية تريبس أحكاما من اتّفاقية التنوّع البيولوجي لتطوير تدابير ملموسة لمكافحة القرصنة البيولوجية، وقد قدّمت هذه المقترحات في جميع المؤتمرات الوزاريّة لمنظّمة التّجارة العالميّة تقريبًا²².

كما ترى المنظّمات الدّوليّة غير الحكوميّة المعارضة لاتّفاقية منظّمة التّجارة العالميّة بشأن حقوق الملكية الفكرية المتّصلة بالتّجارة (TRIPS) أنّ أحكام اتّفاقيات تريبس الإضافية (TRIPS PLUS) ستكون أكثر قساوة على بلدان الجنوب حيث وصفت هذه المعاهدات بأنّها أعمال قرصنة حيوية²³.

لقد حاولت هذه المنظمات توعية البلدان التي تتعرض لمواردها الوراثية، ومعارفها التقليدية للانتهاك، وتعدّ مبادرة منع القرصنة البيولوجية (Initiative for the Prevention of Biopiracy)²⁴ من أبرز المنظمات غير الحكومية التي بذلت جهوداً تعليمية من أجل الحفاظ على الموارد الوراثية، والمعارف التقليدية المتصلة بها حيث نشرت دليلاً منهجياً لمساعدة الحكومات، والجمعيات على تحديد براءات الاختراع المقدمة على الابتكارات في مجال الموارد البيولوجية والمعارف التقليدية داخل نظام البراءات الدولي²⁵. سعت مبادرة منع القرصنة البيولوجية إلى توسيع شبكة المنظمات المعنية بمكافحة القرصنة البيولوجية، وتشجيع التحقيقات، ونشر المعلومات، والتأثير في المؤسسات التي تتعامل مع براءات الاختراع مثل منظمة التجارة العالمية (OMC) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (OMPI)²⁶.

2.3 منظمة أصدقاء الأرض ودورها في محاربة القرصنة البيولوجية والدفاع عن الموارد الوراثية

تعد منظمة أصدقاء الأرض (Friends of the Earth) من أوائل المنظمات الدولية غير الحكومية التي تصدرت بوضوح للاتجاه المتزايد نحو خصخصة الحياة من خلال نظام براءات الاختراع على الكائنات الحية. تأسست المنظمة سنة 1969، واتّسع نشاطها ليشمل أكثر من سبعين بلداً، مما جعلها واحدة من أكبر الشبكات البيئية العالمية ذات التأثير في السياسات الدولية البيئية والزراعية. انطلقت فلسفتها من مبدأ أساسي مفاده أن البيئة ليست سلعة تجارية، وأن الموارد الطبيعية والموروث الجيني للشعوب لا يمكن أن يخضع لمنطق السوق أو للاحتكار الصناعي.

ولقد أطلقت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية ذات القاعدة القوية حملاتها على إبراء الكائنات الحية، ومن أهمّ هذه المنظمات منظمة السلام الأخضر Greenpeace، ومنظمة أصدقاء الأرض Friends of the Earth، وشبكة العالم الثالث World World Network. وقد برز موقف هذه المنظمات نتيجة الجهود التي بذلتها منظمة RAFI التي كانت من بين الأعضاء المؤسسين للجبهة المناهضة للقرصنة البيولوجية، وقد تمكنت هذه المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل غالباً في شبكة مع منظمات غير حكومية محلية أخرى على توعية شركائها بشأن هذه القضايا وإبلاغهم بما كان يحدث من سرقة لمواردهم الوراثية، ومعارفهم التقليدية²⁷، وعلى أساس ذلك كان لعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية دورٌ أساسيٌّ في محاربة القرصنة البيولوجية من خلال معارضة الاختراعات

البيوتكنولوجية التي تتطلب التدفق الحرّ للموارد الوراثية، والمعرفة المتصلة بها ما أدى إلى تخصيص موارد الجنوب من قبل شركات الشمال²⁸.

انتشرت حركة احتجاج هذه المنظّمات في أنحاء كثيرة من العالم؛ ففي أوروبا مثلاً بدأت العديد من المنظّمات غير الحكوميّة المحليّة المعنية بالبيئة والغذاء والزراعة في الاهتمام بقضية الكائنات المعدّلة وراثيًا (OGM)، وبراءات الاختراع بشأن الأحياء، كمنظمة أصدقاء الأرض، المنتدى الوراثي في إنجلترا، وأيضاً المنظّمات غير الحكوميّة الأقرب إلى عالم الفلاحين كالاتحاد الفلاحي في فرنسا. كما تمّت توعية العديد من الأحزاب السياسيّة الأوروبية بهذه القضايا فقامت أحزاب مثل حزب بيئة أوروبا في فرنسا، وحزب الخضر الألماني بمحملات لعدّة سنوات على براءات الاختراع، والكائنات المعدّلة وراثيًا²⁹.

برز نشاط منظمة أصدقاء الأرض في أوروبا بصورة ملحوظة، حيث قادت العديد من الحملات ضد الكائنات المعدّلة وراثيًا وضد براءات الاختراع على الأحياء. وقد تعاونت مع منظمات أخرى مثل المنتدى الوراثي في إنجلترا والاتحاد الفلاحي الفرنسي لتشكيل حركة ضغط قوية على الحكومات الأوروبية، مما أدى إلى إدراج قضايا البيئة والوراثة في الجدول السياسي للأحزاب الأوروبية. كما دعمت المنظمة حزب بيئة أوروبا في فرنسا وحزب الخضر الألماني في حملاتهم التشريعية المطالبة بحظر الكائنات المعدّلة وراثيًا ورفض تسجيل براءات الاختراع التي تمس التنوع البيولوجي. وقد ساهمت هذه الجهود في دفع الاتحاد الأوروبي نحو تبني مبدأ الحيطة والحذر في التعامل مع التقنيات البيوتكنولوجية، وهو أحد المبادئ الأساسية في القانون البيئي الدولي³⁰.

وقد أسهمت هذه المنظمة في صياغة خطاب نقدي عالمي يربط بين العدالة البيئية والاقتصادية، معتبرةً أن السيطرة على الموارد الجينية تمثّل شكلاً جديداً من الاستعمار البيولوجي الذي يُكرّس الفجوة بين الشمال الصناعي والجنوب النامي، ومن خلال مبادراتها أصبحت منظمة أصدقاء الأرض أحد أهم الفاعلين في الدفاع عن حقوق الشعوب في مواردها الوراثية، وعن سيادة الدول على تنوعها البيولوجي، وأسهمت في توجيه النقاش الدولي نحو ضرورة تعديل نظام الملكية الفكرية العالمي بما يتماشى مع مبادئ اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية منظمة الأغذية والزراعة.

4. الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أنّ المنظمات الدولية غير الحكومية أصبحت فاعلاً رئيسياً في النظام البيئي العالمي، لما تمارسه من تأثير في صياغة السياسات البيئية ومراقبة تنفيذ الالتزامات الدولية. وقد أظهرت التجربة الخاصة بمنظمة أصدقاء الأرض أنّ العمل البيئي لم يعد يقتصر على التوعية أو الاحتجاج، بل تجاوز ذلك إلى ممارسة ضغط فعلي على الحكومات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، والمساهمة في تبني مبادئ قانونية دولية مثل مبدأ الحيطة والحذر ومبدأ العدالة البيئية. كما بينت الدراسة أنّ فعالية هذه المنظمات ترتبط بقدرتها على التنسيق الدولي، واستقلاليتها في التمويل، واعتمادها على الخبرة العلمية والقانونية في الدفاع عن القضايا البيئية.

وتوصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة تمكين المنظمات الدولية غير الحكومية من المشاركة الفعلية في وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بحماية الموارد البيولوجية.
- تشجيع هذه المنظمات على مراقبة الأنشطة الصناعية والزراعية التي تهدد التنوع البيولوجي، والإبلاغ عنها ضمن آليات الشفافية الدولية.
- دعم المبادرات التي تقوم بها المنظمات البيئية في مواجهة الاستغلال المفرط للموارد الوراثية والقرصنة البيولوجية.
- تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية لتطوير تقنيات مستدامة لحماية الموارد الطبيعية والبيولوجية.
- إدراج موضوع حماية التنوع البيولوجي ضمن برامج التوعية التي تنفذها المنظمات الدولية غير الحكومية في المجتمعات المحلية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: باللغة العربية

- السعيد براهيم، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

- منال سخري، السياسة البيئية في الجزائر بين المحددات الداخلية والمقتضيات الدولية، دار الحامد، د.ط، الأردن، 2017.
- وسام نعمت إبراهيم السعدى، تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر، دار الفكر الجامعي، د.ط، الإسكندرية، 2014.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- Aurélie ZIÖRJEN, A qui appartiennent les ressources génétiques ? Analyse de la contestation du brevet sur le haricot Enola, Mémoire de Maîtrise en Science politique, Faculte Des Sciences Sociales Et Politiques, UNIVERSITE DE LAUSANNE, Suisse, 2014.
- Brent BERLIN, Elois ANN BERLIN, Les ONG et le processus d'autorisation préalable dans la recherche de bioprospection : le projet Maya icbg aux Chiapas, Mexique, Revue internationale des sciences sociales, n° 178, 2003/4.
- Catherine AUBERTIN, Christian MORETTI, La biopiraterie, entre illégalité et illégitimité, partie d'ouvrage, in Catherine AUBERTIN et al, Les marchés de la biodiversité, IRD, Paris, 2007.
- Florence PINTON, Pierre GRENAND, partie d'ouvrage, In Catherine AUBERTIN et al, Les marches de la biodiversité, IRD, Paris, 2007.
- Frédéric THOMAS, Ressources génétiques: garantir l'accès à un bien public mondial ou compenser sa marchandisation ?,.
- Levidow, Les & Carr, Susan. "Environmental NGOs and the European Policy Process on Agricultural Biotechnology." *Science and Public Policy*, Vol. 27(6), 2000,.
- Mario OSAVA, South America: Creating a Network Against Biopiracy, March 27, 2006, <https://corpwatch.org/article/south-america-creating-network-against-biopiracy>.
- OBERTAN Pamela, Les stratégies de contestation des pays en voie de développement face à l'universalisation du brevet sur le vivant, Thèse de Doctorat, Faculté de science politique et de droit, Université des Antilles et de la Guyane, France, 2013.

- Thi Thuy Van DINH, Le Traité international sur les ressources phytogénétiques pour l'alimentation et l'agriculture : instrument innovant pour la gestion de l'agro-phytodiversité, thèse de doctorat, université de Limoges, France, 2010.
- Valérie BOISVERT, Bioprospection et biopiraterie : le visage de Janus d'une activité méconnue, Institut de Recherche pour le Développement, Cahier du GEMDEV, n°30 Quel développement durable pour les pays en développement?, France, 2005, http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers12-04/010052614.pdf.

الهوامش:

-
- ¹ إبراهيم حسين معمر، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، نقلاً عن: منال سخري، السياسة البيئية في الجزائر بين المحددات الداخلية والمقتضيات الدولية، دار الحامد، د.ط، الأردن، 2017، ص 280.
- ² السعيد براهيم، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص ص 11-12.
- ³ منال سخري، المرجع السابق، ص 280.
- ⁴ السعيد براهيم، المرجع السابق، ص 21.
- ⁵ منال سخري، المرجع السابق، ص ص 285-286.
- ⁶ تجب الإشارة أن هناك بعض المنظمات الدولية غير الحكومية تقوم بمطالبة من الحكومات وتعتمد في معظم تمويلها على مصادر رسمية، ومثال ذلك مؤسسة تنمية إفريقيا التي أسست من طرف الكونغرس الأمريكي، وتستلم كل تمويلاتها منه، وهي مطالبة بالإعلان عن طريقة صرف هذه الأموال في إفريقيا، لكنها رغم ذلك تبقى منظمة غير حكومية. السعيد براهيم، المرجع السابق، ص ص 21-22.
- ⁷ وسام نعمت إبراهيم السعدى، تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر، دار الفكر الجامعي، د.ط، الإسكندرية، 2014، ص 21.
- ⁸ السعيد براهيم، المرجع السابق، ص 23.
- ⁹ وسام نعمت إبراهيم السعدى، تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر، المرجع السابق، ص 21.
- ¹⁰ السعيد براهيم، المرجع السابق، ص 22.
- ¹¹ وسام نعمت إبراهيم السعدى، تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر، المرجع السابق، ص 14.
- ¹² Valérie BOISVERT, Bioprospection et biopiraterie : le visage de Janus d'une activité méconnue, Institut de Recherche pour le Développement, Cahier du GEMDEV, n°30 Quel développement durable pour les pays en développement?, France, 2005, p 124, http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers12-04/010052614.pdf, consulté le 28-04-2022.
- ¹³ Florence PINTON, Pierre GRENNAND, partie d'ouvrage, In Catherine AUBERTIN et al, Les marches de la biodiversité, IRD, Paris, 2007, p 187.

¹⁴ Brent BERLIN, Elois ANN BERLIN, Les ONG et le processus d'autorisation préalable dans la recherche de bioprospection : le projet Maya icbg aux Chiapas, Mexique, Revue internationale des sciences sociales, n° 178, 2003/4, p 690.

¹⁵ Aurélie ZIÖRJEN, A qui appartiennent les ressources génétiques ? Analyse de la contestation du brevet sur le haricot Enola, Mémoire de Maîtrise en Science politique, Faculte Des Sciences Sociales Et Politiques, UNIVERSITE DE LAUSANNE, Suisse, 2014, p 13.

¹⁶ تقرير لجنة حقوق الملكية الفكرية، دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسة التنمية، المرجع السابق، ص 165.

¹⁷ Pamela OBERATAN, Les stratégies de contestation des pays en voie de développement face à l'universalisation du brevet sur le vivant, Thèse de Doctorat, Faculté de science politique et de droit, Université des Antilles et de la Guyane, France, 2013, p 343.

¹⁸ Catherine AUBERTIN, Christian MORETT, Op.Cit, p 100.

¹⁹ Pamela OBERATAN, Op.Cit, p 256.

²⁰ Thi Thuy Van DINH, Le Traité international sur les ressources phytogénétiques pour l'alimentation et l'agriculture : instrument innovant pour la gestion de l'agro-phytodiversité, thèse de doctorat, université de Limoges, France, 2010, p 77.

²¹ Pamela OBERATAN, Op.Cit, p 196.

²² Pamela OBERATAN, Ibid, p 240-239.

²³ Valérie BOISVERT, Bioprospection et biopiraterie, Op.Cit, p 131.

²⁴ تشمل المبادرة مؤسسات شريكة في البرازيل وكولومبيا والإكوادور وفنزويلا، وسيتم تمديدها إلى ما وراء مناطق الأنديز والأمازون في أمريكا الجنوبية، وتحذف هذه المنظمة إلى مكافحة جميع أنواع القرصنة البيولوجية، كحالة نبات الماكا في بيرو وكوبوا في البرازيل.

Mario OSAVA, South America: Creating a Network Against Biopiracy, March 27, 2006, <https://corpwatch.org/article/south-america-creating-network-against-biopiracy>, consulté le : 29-04-2022.

²⁵ Catherine AUBERTIN, Christian MORETTI, La biopiraterie, entre illégalité et illégitimité, partie d'ouvrage, in Catherine AUBERTIN et al, Les marchés de la biodiversité, IRD, Paris, 2007, p 100.

²⁶ Mario OSAVA, Op.Cit.

²⁷ Pamela OBERATAN, Op.Cit, p 192.

²⁸ Frédéric THOMAS, Ressources génétiques: garantir l'accès à un bien public mondial ou compenser sa marchandisation ?, Op.Cit, p 107.

²⁹ Pamela OBERATAN, Les stratégies de contestation des pays en voie de développement face à l'universalisation du brevet sur le vivant, Thèse de Doctorat, Faculté de science politique et de droit, Université des Antilles et de la Guyane, France, 2013, p 193.

³⁰ Levidow, Les & Carr, Susan. “Environmental NGOs and the European Policy Process on Agricultural Biotechnology.” *Science and Public Policy*, Vol. 27(6), 2000, pp. 405–420.